مجتمع

إندونيسيا: السيول تقتل 6 أشخاص

قال مسؤولون أمس الجمعة إن سيولاً ناجمة عن الأمطار الغزيرة في جزيرة جاوة الرئيسية في إندونيسيا قتلت ستة أشخاص على الأقل، وفقد ثلاث آخرون. وقالت الوكالة الوطنية للتخفيف من حدة الكوارث إن الأنهار على منحدرات جبل أرجونو فاضت عن ضفافها يوم الخميس، وغمرت مياهها الموحلة خمس قرى صغيرة في كوتا باتو، وهي مدينة في مقاطعة جاوة الشرقية. وأكّد رئيس الوكالة جانيب وارسيتو أنه من المتوقع أن تستمر الأمطار الغزيرة وتزداد حتى شهر فبراير/ شباط المقبل. (أسوشييتد برس)

العراق: تعداد عام 2022 بلا أسئلة المذهب والقومية

كشفت وزارة التخطيط العراقية عن خطة لإجراء التعداد السكاني العام في البلاد السنة المقبلة، مؤكدة أن استمارة المشاركة في التعداد لن تتضمن أية أسئلة بشأن القومية أو المذهب، بخلاف ما جرى الترويج له في محاولات سابقة لإجراء التعداد قوبلت برفض واسع بسبب نيتها سؤال العراقيين عن قومياتهم ومذاهبهم خلال التعداد. وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي إن «استمارة التعداد السكاني لن تتضمن السؤال عن المذهب الديني»، مبيناً في إيجاز قدمه للصحافيين أنها لن تتضمن أيضاً السؤال عن القومية. (العربي الجديد)

غلاسكو: سقطة لـ«تعهد الفحم»

ظهرت جلياً في قمة غلاسكو للمناخ صعوبة إنجاح هدف الحدّ من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1,5 درجة مئوية، إذ نال تعهد للتخلص من الفحم دعم 23 دولة جديدة، أول من أمس الخميس، لكن لم تنضم إليه الدول الأكثر استخداماً لمادة الوقود التي تتسبب في التلوث الأكبر للبيئة، مثل أستراليا والهند والولايات المتحدة والصين، التي تملك نصف المعامل المعتمدة على الفحم في العالم، وتخطط لبناء المزيد. وفيما أكدت دراسة أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون عادت إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، علّق الرئيس البريطاني للقمة التي تستمر حتى 12 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، ألوك شارما، على ارتفاع عدد موقعي التعهد «غير الملزم» بالتخلص من الفحم ووقف بناء محطات جديدة للطاقة تعمل به، بالقول: «أعتقد بأن نهاية الفحم باتت في مرمى البصر». وكتب الرئيس التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول على «تويتر»: «يُظهر التحليل الجديد للوكالة أن تحقيق كل تعهدات الوصول إلى انبعاثات صفرية صافية والحدّ من غازات الميثان، سيقلص الاحتباس الحراري إلى 1,8 درجة مئوية». لكن المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للعمل المناخي سيلوين هارت شكك في أرقام بيرول، وخاطبه قائلاً: «فاتح، لقد سمعت أرقامك. لكن المساهمات الوطنية التي قدمت، ستجعل العالم يتجه إلى تسجيل 2,7 درجة مئوية، وهذا طريق كارثي يمنعنا من أن نشعر بالرضا عن أنفسنا، لذا لا نستطيع الاحتفال قبل أن نؤدي المهمة».

(رويترز)

(جيف ميتشل/ Getty)

غضب في تركيا من ذبح شيرين

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لم يسبق أن بلغ غضب الشارع التركي بجمهوره ومسؤوليه من جريمة قتل أو عنف تعرضت له النساء، حجمه اليوم في قضية مقتل الشابة شبنام شيرين البالغة 25 عاماً ذبحاً على يد صديقها فرقان زيبينجي في ولاية دنيزلي (غرب). حتى أن المتحدث باسم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم عمر جيليك غرّد على «تويتر»: «كل حادث قتل يستهدف النساء هو تدمير للإنسانية، وندعو الجميع إلى إدانة العنف ضد المرأة».

وأعقب ذلك إبداء رئيس نقابة المحامين في دنيزلي، عدنان ديمير دوغار، حزنه الشديد من حدوث الجريمة، وقال: «نعتذر عن عدم إبقائك (شيرين) على قيد الحياة، ومن عدم قدرتنا على الحفاظ على صحتك وأمانك. سنبذل قصارى جهدنا لضمان حصول الجاني على أقسى عقوبة يستحقها».

وتوالت الإدانات من مشاهير وفنانين، ومسؤولين في أندية رياضية شعبية كبيرة، مثل دنيزلي سبور وكوزتيبه وفنربخشة وطرابزون سبور وبشكطاش، بعدما ضجت مواقع التواصل الاجتماعي والصحف بأخبار الجريمة، وتفاصيل نحر القاتل زيبينجي الضحية شيرين بعدما طعنها في حلقها مرات، علماً أن صحيفة «سوزجو» أوردت أن «زيبينجي وشيرين تناولا العشاء قبل ساعات من الجريمة، ثم أوصل القاتل ضحيته إلى بيتها قبل أن يعود في ساعات الصباح الباكر ويطعنها بسكين المطبخ إثر خلاف نشب بينهما». وعرّفت الصحيفة الضحية بأنها حفيدة رجل الأعمال الشهير شوكت توكات، وكشفت أن الجاني صاحب سوابق شملت ارتكابه ست جرائم ابتزاز واعتداء جنسي، ما يفسر ربما الصدى الواسع للجريمة.

وحصلت جريمة شيرين بعد نحو شهر من قتل رجل أربعيني الطالبة الجامعية أزرا غولجاندام حيات أوغلو (21 عاماً) بطريقة وحشية في مدينة أنطاليا (جنوب)، ما جعل ناشطات نسويات يطالبن باتخاذ إجراءات من أجل حماية المرأة، بعدما اعتبرن أن تكرار الجرائم في حقها «بات ظاهرة لا يردعها شيء».

وتصدر «هاشتاغ» باسم حيات أوغلو قائمة «الترند التركي» بمشاركة أكثر من 250 ألف مستخدم، تناول بعضهم تفاصيل الجريمة البشعة التي كشفتها صحيفة «حرييت» بناء على تسجيلات كاميرات منزل القاتل الذي فصل جسدها إلى 5 أجزاء بعدما اعتدى عليها جنسياً وخنقها في الحمام، ثم حمل قطع جسدها ودفنها في غابات فيرجيك بمنطقة كيبيز.

وتقول ملك أوندر، ممثلة منصة إيقاف الجرائم الجنائية المرتكبة في حق المرأة، لـ«العربي الجديد»: «زادت الجرائم ضد النساء بعد عام 2011، وبلغت ذروتها خلال فترة وباء كورونا وما بعدها. لكن الباحث محمد كامل ديميريل يدافع بأن «أنقرة أعطت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، المرأة كل حقوقها وبعضها حتى غير موجود في قوانين المنطقة وأعرافها، وربما في أوروبا. فالمرأة التركية لها نصف الممتلكات، ولا يسمح للرجل بأن يتزوج عليها، وهي صاحبة الحق سلفاً في أي ادعاء حتى يثبت العكس».

ويدين ديميريل كل جرائم العنف ضد المرأة «فهي في الحقيقة أختنا وابنتنا وأمنا. أما ارتفاع وتيرة العنف وأخباره المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بعد تطور الاتصالات فيعود إلى أسباب كثيرة نفسية ومالية، علماً أن الجرائم مدانة أكان رجل أم امرأة ضحيتها، لكن بعض وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية تركز على الجرائم ضد المرأة فقط».

ويصرّ ديميريل على نفي المزاعم حول وجود قصور في القانون التركي، ويقول: «اعتمدت تركيا منذ عام 2012 القانون رقم 6284 الذي يضمن كل حقوق المرأة ويحميها من كل أشكال العنف. وتنص المادة العاشرة من الدستور على المساواة أمام القانون، كما أن بلدنا في الأساس طرف في اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة الموقع عام 1985، وترأس تولاي توغو محكمتها الدستورية». وتشير وكالة «بيانيت» التركية المتخصصة في شؤون حقوق الإنسان إلى مقتل 253 امرأة تركية هذا العام، وتعرض 715 امرأة لعنف وقهر. وتوضح أن نصف الضحايا قتلن على يد أزواجهن أو أحبائهن، و50 على يد الوالد أو الابن أو الزوج، و16 على يد جار أو صديق. كما تتحدث عن قتل الرجال 150 امرأة بأسلحة نارية، و66 بسكاكين، و3 حرقًا، و14 خنقاً، و5 بتأثير الضرب المبرح، و7 بعد إلقائهن من الشرفة أو السيارة أو من موقع مرتفع.

مراجعة سياسة الحكومة

يعتبر ناشطون أن انسحاب أنقرة من معاهدة إسطنبول الأوروبية لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، ومساواتها بالرجل في كل المجالات، «وجّه رسالة إلى بعض الرجال الذين يعنفون النساء بأن الحكومة تقف معهم وتحميهم». ويطالبون الحكومة بمراجعة سياستها الخاصة بحماية المرأة، وتجريم العنف الذي تتعرض له.

تحقيق

تقود الاهداف الإنسانية مهمات الاطباء العاملين في الشمال السوري، بعدما ضاعت منهم وسائل العمل والعيش براحة. ويعملون بالدرجة الاولى لتحقيق اهداف إنسانية مع ابناء منطقتهم

أطباء إنسانيون أقوى من ضغوط الشمال السوري

عبد الله البشير

في خلال أكثر من عقد من عمر الثورة السورية، استهدف النظام الكوادر الصحية خصوصاً الأطباء. ورغم وجودهم اليوم في مناطق شمال وشمال غربي البلاد التي تُعَدّ آمنة نسبياً، ما زال الأطباء يخشون من استهداف النظام لهم، ويعملون وسط ضغوط فرضتها عليهم مستجدات الواقع الصعب السائد، والذي أجبرهم على التخلي عن نمط حياة سابق مريح نسبياً لهم.

يخبر مدير الصحة في محافظة إدلب الطبيب سالم عبدان «العربي الجديد» بأن «المنطقة غير الخاضعة لسيطرة النظام تعاني من نقص في عدد الكوادر إذ إن 850 طبيباً فقط يعملون فيها، ويتنقّلون بين أماكن عدة، ما يمثل عدداً قليلاً جداً مقارنة بعدد السكان الذي يتجاوز ستة ملايين. وهم ينتظرون في المرحلة التالية قطف ثمار إجراءات مستقبلية تشمل فتح كليات للطب ستساعدهم في تأدية مهماتهم وتقديم خدمات أفضل». ويؤكد عبدان أن «الضغوط التي يتعرض إليها الأطباء لا تختلف عنها لدى باقي أفراد المجتمع الذين يتأثرون سلباً في العيش على أرض حروب، والنقص في التعليم وقلة الأمان، ويزيدها استهداف قوات النظام المستشفيات، والخوف من انتقال أمراض وأوبئة، وتوفر كوادر صحية قليلة لا تتناسب مع الكثافة السكانية في المنطقة».

وفيما تخوض الكوادر الطبية منذ فترة معركة شرسة مع تفشي فيروس كورونا الجديد شمال غربي سورية، مع التزامها بذل قصارى جهدها لإنقاذ أكبر عدد من الناس، يقول عبدان: «نطبق مبدأ الإنسانية والتفاني في علاج أهلنا في شمال غربي سورية والمناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، بعدما اضطلعنا بدورنا في محاولة إنقاذ الجرحى في خلال الحرب. ونحرص على مساندة مهمة استجابة المستشفيات في إدلب وشمال غربي سورية لمتطلبات توفير الخدمات الصحية للناس، ونتمسك بتأدية واجباتنا الإنسانية كاملة بغض النظر عن أي ظرف، مع الحرص على أن تشمل جميع المستضعفين من نساء وأطفال ونازحين». ويتابع عبدان أن «تخفيف الأعباء عن المستشفيات لا ينحصر بالجهود التي تبذلها مديرية الصحة في إدلب والكوادر العاملة فيها، إذ يجب زيادة عدد هذه المستشفيات وتحسين بنيتها التحتية، وزيادة عدد أطبائها، إلى جانب تعزيز الاستقرار ومعالجة مشاكل الوضع المادي للناس، وإنهاء الحرب الذي يتطلب تنفيذ إجراءات سياسية».

تضحيات

ويشرح المنسق الطبي في منظمة «بنفسج» وسيم باكير لـ«العربي الجديد» أن «الأطباء يواجهون، وسط ضعف الإمكانات غالباً، ضغوط التعامل مع عدد هائل من المراجعين سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية، أو تلك المستخدمة في إجراءات العزل الخاصة بوباء كورونا. وشخصياً أفتقر منذ فترة إلى الجلسات العائلية مع أسرتي وأهلي وحتى أصدقائي بسبب تفشي الفيروس، علماً أن الأطباء جميعهم لم يتوانوا عن تقديم أكبر جهد ممكن في تعاملهم مع حالات كثيرة، كما ضحى كثيرون منهم بحياتهم خلال عملهم تحت القصف. وأقترح اليوم إنشاء مزيد من المستشفيات المتخصصة لمعالجة المصابين بكوفيد- 19 أو تنفيذ جراحات أو تقديم خدمات داخلية مختلفة، كذلك يستدعي النهوض بالقطاع الصحي توفير بيئة مناسبة وصحية لأفراد المجتمع، وإبقاء أطباء من ضمن بعثات إلى الخارج من أجل تطوير مهاراتهم».

مهمات لا تنتهي

ويعزو منسق شبكة الإنذار المبكر في منطقة درع الفرات، محمد الصالح، في حديثه لـ«العربي الجديد»، الضغوط التي يعاني منها الأطباء، إلى «استمرار النظام في قصف واستهداف المراكز الصحية والمستشفيات وكذلك المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة، وقلة عدد الكوادر إثر مغادرة عدد من أفرادها المنطقة، ما يجعل كل المستشفيات والمراكز الصحية تعمل بالحد الأدنى من أجل تدبير مستلزمات الحياة الأساسية فقط، علماً أن العوائق الكبيرة التي تواجه توفير خدمات طبية متقدمة تحتم تحويل حالات لمعالجتها في خارج سورية، في تركيا مثلاً».

ويؤكد الصالح أن انتشار الفيروس زاد الضغوط على الكوادر الطبية، مشيراً إلى أن «عدد المستشفيات التي تتعامل مع الوباء قليل مقارنة بعدد المصابين يومياً والذي ناهز الألف خلال الأسبوعين الأخيرين، ما حتم معاينة الأطباء عدداً كبيراً من المرضى عرضوهم للفيروس في شكل كثيف، ما تسبب في وفاة اثنين منهم أحدهما مدير مستشفى في منطقة دارة عزة». يضيف الصالح: «نعمل بكوادر قليلة منذ عام 2013، وفي مستشفيات غير مجهّزة بغرف طوارئ، خصوصاً تلك الميدانية التي تعتبر أكثر استهدافاً على غرار العيادات الخاصة التي يصنفها النظام مراكز لمعالجة إرهابيين، وشخصياً، مارست مهماتي فور تخرجي في ثلاثة مواقع مرة واحدة هي مركز تركمان بارح ونقطة رشاف الطبية ومستوصف صوران، فيما كان ينتظر مرضى عودتي إلى القرية التي أسكن فيها. وتسبب ذلك في معاناتي مثل أطباء آخرين من انعكاسات سلبية على الصحة وأوقات الفراغ والحياة الاجتماعية والعائلية. أما حالياً فيمكن القول إن الأمور أفضل قليلاً، خصوصاً على صعيد عدد الأطباء، بعدما خرّجت جامعات في المنطقة دفعة منهم في العام الماضي، لكن لا بدّ من معالجة معاناتهم من عقدة نقص ترتبط، بحسب المستشفيات، بعدم تخرجهم من مراكز تعليم تحظى باعتراف دولي، ما يجعل بعضها يفضل تعيين خريجين من جامعات في مناطق النظام».

ويشير الصالح إلى أن «خسارة كوادر طبية كثيرة وتدمير عدد كبير من المستشفيات جعل الناس يتفادون الاقتراب من المستشفيات باعتبارها أهدافاً مماثلة للمقار العسكرية، علماً أن النظام دمّر معظمها في الريف الغربي، ومنها في منطقة حور ودارة عزة، وكذلك في حلب المدينة، وترافق ذلك مع اعتقال أطباء كُثر ما زال مصير بعضهم مجهولاً مع عدم استبعاد تصفية عدد منهم. والأطباء وأفراد الكوادر الطبية الذين يعملون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام اليوم مستهدفون من النظام الذي يعدّهم مثل عسكريين في الثورة». ويلفت الصالح إلى أن «تخفيف الأعباء عن الأطباء في المرحلة المقبلة يستدعي جعل المنطقة آمنة كي تستقطب الأطباء المهاجرين الذين غادروها، وإنهاء حال الفوضى فيها التي تمنع التقدم، وتكريس الأمان وتحسين وضع المراكز الصحية، علماً أن القدرات العاملة حالياً تملك خبرات لا يمكن اكتسابها في خلال 40 عاماً، بسبب عملها في خضم الحرب».

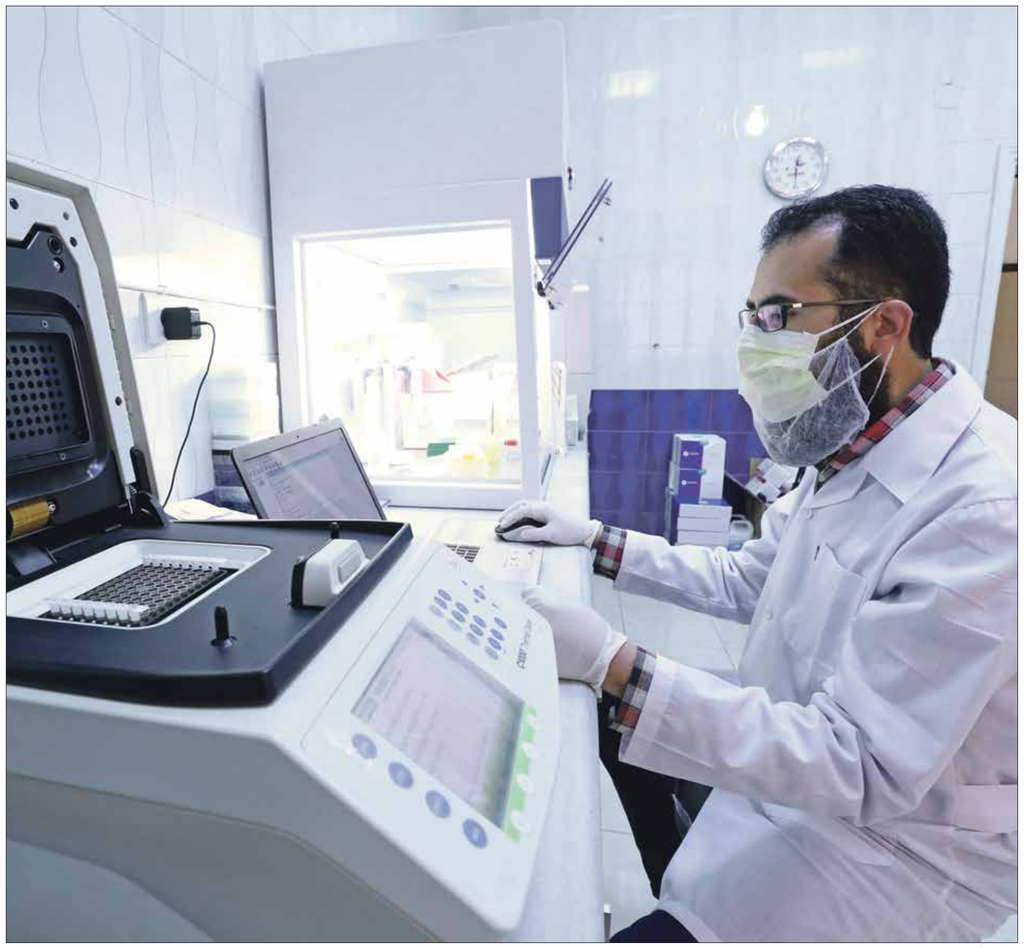
أطباء الشمال السوري في مواجهة كورونا بعد الحرب (عمر حاج قدور/ فرانس برس)

850
هو عدد الأطباء العاملين في الشمال السوري مقارنة بعدد السكان الذي يتجاوز ستة ملايين نسمة

«عُقد» كورونا

ويؤكد الصالح أن «ضعف الالتزام بتدابير الوقاية من فيروس كورونا الجديد وتعثّر عملية التحصين زادا عدد الوفيات والضغوط على المستشفيات ومراكز العزل، بالتالي على العاملين في القطاع الطبي والأهالي الذين اتّهم بعضهم الأطباء بعدم فعل شيء». ويوضح الصالح أن «مرافقي المرضى لم يتقبلوا عدم توفر أماكن في المستشفيات، وحمّلوا وزر ذلك إلى الأطباء وإدارات المنشآت الصحية بالإضافة إلى وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة، متجاهلين واقع النقص في التجهيزات، وتدني عدد الأطباء بسبب قلة الرواتب التي تحتم حصر العاملين في أبناء المنطقة الذين ينشدون خدمة الناس بالدرجة الأولى بعيداً عن مكاسب مالية».

ويربط الصالح النهوض بالقطاع الصحي «بتوفير الأمان وتجهيز المستشفيات بالكامل كي تقدم خدمات نموذجية تليق بالمستوى المطلوب لدولة، حتى لو كنا نعمل فعلياً ضمن شبه دولة تخضع لسلطة مختلفة، وتنظيم عمل الأطباء والممرضين وجميع العاملين في القطاع الحيوي ونقاباتهم، ما سوف يجعل العمل أفضل ويؤكد قيمة التخلص من حكم النظام وطيّ صفحة التداعيات السلبية للقصف والتهجير الذين طاولا المنطقة، وأثرا على خدماتها في مختلف القطاعات وعلى سكانها الذين عانوا من أهوال قمع لا حدود له خلّف جروحاً لا تمحى في مسارات حياتهم ونفوسهم المجبولة بالآلام والخوف من المستقبل». ويكمل الصالح: «في السياق، لا بدّ من الإشارة إلى استمرار قيام مخيمات النزوح بشكل عبئاً كبيراً على الخطط المستقبلية لتغيير الواقع القائم والخروج من ماسي الحرب، إذ يجب أن يعود النازحون إلى مناطقهم، ووضع حد لظروف عيشهم السيئة جداً والتي لا شك في أنها تتسبب في ضغوط كبيرة على القطاع الصحي المعني بشكل مباشر بتداعيات الوضع المجتمعي السائد، وأيضاً بمستقبله».

> الأطباء في الشمال السوري يتمسكون بخدمة المستضعفين
>
> تخفيف الأعباء عن المستشفيات يستدعي تعزيز الاستقرار

فلسطينيات «توتة الدار» على مسارح الدنمارك

بالنسبة إلى ممثلات مسرحية «توتة الدار»، وسّع تقديمهن قصصهن الواقعية في الدنمارك احلامهن بنقل قضاياهن التي تتحدث عن اللجوء إلى آفاق جديدة

بيروت ـ انتصار الدنان

في السابق، تحقق حلمهن في الوقوف للمرة الأولى على مسرح صغير كبر بهن في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث تحدثن عن حكاياتهن وحكايات كل فلسطينية تعيش في تلك البيئة الجغرافية الضيّقة، ثم اتسع الحلم حين غادرن مطار بيروت وتوجهن إلى العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، كي ينقلن قصصهن إلى مدى أوسع وذي تفاعل مختلف معها.

بدأت رحلة العرض المسرحي بوقوف الكاتبة المسرحية فاديا لوباني وست ممثلات أخريات، هن مهى مرة ووفيقة لوباني وسميرة ياسين وابة قاسم وآلاء عويتي وآمنة بيرقجي، في طابور الانتظار في ممر المغادرة داخل مطار بيروت. تنتمي الممثلات الهاويات إلى جيلين مختلفين، لكن التجارب ذاتها تتكرر مع كل جيل يعيش في المساحة الضيّقة لمخيم برج البراجنة، الذي يحتضن كثافة سكانية تضم 50 ألف شخص، بحسب إحصاء اللجان الشعبية. فنساء المخيم يعشن أوضاعاً معيشية صعبة وهموماً لا تنتهي مع الأجيال المتوارثة بسبب مرارة اللجوء.

«هيك صار فينا» مسرحية تحكي قصصاً حقيقية عن الحب والخيبة والأمل والتضحية، توحّدت تحت اسم «توتة الدار» وعبرت الحدود من خشبة مسرح متواضع إلى خشبة أعرق المسارح في الدنمارك. عن العنوان تقول كاتبة المسرحية فاديا لوباني: «اخترنا توتة الدار بسبب الدلالة التي تحملها عن وطننا فلسطين وقضيتنا، فالتوتة كانت تجمع كل أفراد العائلة، وحملها أجدادنا معهم إلى أرض اللجوء كي تؤنس غربتهم ووحشتهم. «هيك صار فينا» هي القصص التي تسردها سنا نساء عما حلّ بهن على السنتهن تحت توتة الدار، حيث اجتمعن لمناقشة الأوجاع والأفراح التي عشنها. ونحن سعيدات لأن الفرصة اتيحت لإخراج هذه القصص من خشبة مسرح متواضع في مخيم برج البراجنة ببيروت إلى خشبات مسارح عريقة في الدنمارك». تضيف: «لم أتوقع هذا النجاح، وأن يتقبلنا المجتمع الدنماركي برحابة صدر، ويتفاعل مع قضيتنا كما ظهر من خلال الأسئلة التي طرحت علينا، وبيّنها عن طريقة حياتنا ومطالبنا باعتبارنا لاجئين. وقد أعجبنا أن مطلبنا الرئيس هو أن نعيش بكرامة، وأن نملك الحق في تقرير مصيرنا».

في الدنمارك، عرضت المسرحية على مدار تسعة أيام في أهم مسارح، منها «البورغ» و«جيلروب» و«ريسلينغ». وتفاعل الجمهور مع القصص المميزة والواقعية للممثلات اللاتي تروي كل منهن تجارب شخصية عن طريقة العيش في مخيم برج البراجنة، من الم الموت وفراق الأحبة والهجرة، إلى البحث عن حياة أفضل والسعي وراء فرص عمل والمعاناة من مرض الفصام.

آية قاسم، البالغة 24 عاماً، تنقل على خشبة المسرح حبها للعمل في روضة للأطفال، في وقت يفضل خطيبها بقاءها في المنزل، ما يجعلها في حالة اختيار بين ملازمة العمل الذي تريده والبقاء مع خطيبها الذي تحبه. وقررت أن تبني أسرة معه. وفي خضم معضلة آية التي قد تؤثر على مستقبلها، تنقل سميرة ياسين إلى المسرح صورة زوجها العاطفي الذي لا يشبه رجالاً آخرين في المخيم. وتتير طريقة قبولها إعلان حبه لها عبر جلبه باقة ورد لها كلما كان يأتي لزيارتها، وأنه ظل يفعل ذلك لدى زيارتها حين أخبرته بمشاعرها، لكنه بات يضع هذه الباقة في كيس أسود.

أما مهى مرة، فتحكي قصة زوجها الذي أصيب بقصام، وكيف لم يتقبله المجتمع، لكنها أصرّت على الوقوف إلى جانبه، وابتكار وسيلة ممارسة الزراعة المنزلية من أجل أن يجد ما يسليه ويساعده في رحلة العلاج. وتقول لـ«العربي الجديد»: «إنها المرة الأولى التي أسافر فيها بمفردي. العرض غيّر حياتي، إذ تأكدت أنني أستطيع أن أتخذ قرار السفر، ونقل صوتي ووجعي. صحيح أنني في الـ54 من العمر، لكنني استطعت للمرة الأولى أن أتخذ قراراً بمفردي». وتقول المخرجة الدنماركية صوفي بريكلي لـ«العربي الجديد»: «عشت خمس سنوات مع هؤلاء النساء. رأيت البأس والألم في عيونهن، لكنني كنت المس في الوقت نفسه الطموح الكبير لديهن، وأعتقد بأن الرحلة التي قمن بها غيّرت مصيرهن ونظرتهن إلى الحياة».

وتشير إلى أن النجاح الكبير الذي حصدته المسرحية في مخيم برج البراجنة دفع مسؤولين ومسرحيين دنماركيين وممثلين للجالية العربية في الدنمارك إلى تبني فكرة عرض المسرحية في بلدهم. والأهم أن الإرادة الكبيرة لهؤلاء النساء أثبتت حضورها القوي وقدرتها على نقل الهدف المرتبط بقصصهن، والذي يتمثل في نقل صوتهن من زوارب المخيم الضيّقة إلى أكبر مسارح كوبنهاغن. تضيف: «نال المشروع دعم مؤسسة الفن الدنماركية ووزارة الثقافة الدنماركية والسفارة الدنماركية في بيروت، ومورد وجهات الثقافي، علماً أن المسرحية استغرقت ثلاثة أشهر من العمل».

وعن الجمهور الدنماركي، تقول: «تأثر الجمهور الدنماركي بقصص النساء، كما استمتع بسماع تجاربهن وسردهن تفاصيل حياتهن اليومية».

من العروض في الدنمارك (العربي الجديد)

عرضت المسرحية في اهم المسارح الدنماركية (العربي الجديد)

مصر تناقش مشروع قانون حبس الأطباء احتياطياً

لا يلقى قانون المسؤولية الطبية الذي يقضي بحبس الأطباء احتياطياً ويناقشه البرلمان موافقة مجتمعية، وإن كان البعض يعتبره متوازناً

القاهرة ـ العربي الجديد

يستعدّ مجلس النواب المصري لمناقشة مشروع قانون المسؤولية الطبية، في جلساته المقرّرة منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، المقدم من رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الإصلاح والتنمية ووكيل لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، أيمن أبو العلا، و60 نائباً آخرين، ويقضي بتوقيع عقوبة الحبس الاحتياطي بحق الطبيب في حال ارتكاب جنايات، بدعوى حماية المريض من أي أضرار قد يتعرض لها أثناء حصوله على الخدمة الصحية.

وسجلت النقابة العامة للأطباء في مصر، والمجلس الأعلى للجامعات، اعتراضهما على مشروع القانون، الذي انتهت لجنة الشؤون الصحية في المجلس من مناقشته، تمهيداً لإعداد تقرير عنه للعرض في الجلسة العامة للبرلمان، كونه يجيز حبس الطبيب احتياطياً في حال تعرّض المريض لمضاعفات بسبب إجراء علاجي، بدلاً عن العقوبات التأديبية من قبل نقابة الأطباء.

وتجاهلت اللجنة الصحية في مجلس النواب مناقشة مسودة نقابة الأطباء عن القانون، والتي تقدمت بها رسمياً إلى رئيس اللجنة أشرف حاتم، وعدت نتاجاً للعديد من جلسات المناقشة التي عقدتها النقابة، بمشاركة أعضاء سابقين وحاليين في البرلمان، وممثلين عن نقابات الأطباء الفرعية في المحافظات، بهدف تدارك الملاحظات الدستورية التي أبداها قسم التشريع في وزارة العدل على ثلاثة مشاريع بشأن القانون، سبق وتقدم بها أعضاء في مجلس النواب السابق.

ورفض قسم التشريع ما ورد في المشاريع المقترحة من إنشاء كيان لتقرير المسؤولية الطبية، واختصاصه- من دون غيره- بإعداد التقرير الفني عن توافر المسؤولية الطبية، مع إلزام جهات التحقيق والمحاكم بما انتهى إليه هذا التقرير، وهو ما ينطوي على مخالفة الثلاثة أوردت عقوبات سالبة للحرية حال ثبوت الخطأ الموجب للمسؤولية الطبية، وهو ما يعد إخلالاً بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة 53 من الدستور، وكذلك خلطاً بين الغرامة كعقوبة جنائية والتعويض المدني.

من جهته، يقول نقيب الأطباء حسين خيري، في خطاب موجه للجنة، إن إصدار قانون المسؤولية الطبية هو أمر ضروري وهام لحماية الطبيب والمريض معاً، مبدياً اعتراضه على حبس الأطباء احتياطياً، أو توقيع عقوبة سالبة للحرية بسبب مهام الوظيفة، ويترك للجنة العليا للمسؤولية الطبية، المشكّلة بموجب القانون، مهام تحديد الخطأ الطبي، وما إذا كان يستدعي المساءلة الجنائية للطبيب من عدمه.

من جهته، يقول رئيس لجنة القطاع الطبي في المجلس الأعلى للجامعات التابع لوزارة التعليم العالي، حسين خالد، إن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي اعترض سابقاً على قانون التجارب السريرية، الذي أصر البرلمان على تمريره عام 2018 من دون حوار مجتمعي، مطالباً بعقد جلسات نقاشية موسعة حول قانون المسؤولية الطبية قبل إقراره بصفة نهائية، وحذف عقوبة الحبس الاحتياطي للطبيب في حال وقوع خطأ طبي، والتدرج في الغرامة المالية عوضاً عن ذلك.

وبحسب المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون، فإنه يهدف إلى حماية المريض من أي أضرار يتعرض إليها، خلال تلقيه الخدمة الطبية أو الصحية، لا سيما مع ما يشهده العالم من اكتشاف لوسائل حديثة للعلاج، وتدخلات جراحية غاية في التعقيد، قد تحدث عنها مضاعفات يصعب على الطبيب أو أجهزة القضاء التمييز بين كونها مضاعفات محتملة لممارسات طبية أو أخطاء مهنية.

وتشير المذكرة إلى أن مشروع القانون تضمن العديد من الضوابط التي تحقق التوازن بين حقوق المريض والطبيب، وتنظم أمور التأمين والتعويض، لتحقيق عنصر الأمان لمؤدي الخدمة الطبية، وكذلك تعويض المتضرر عن الضرر الذي يتعرض له، مع تحريك الدعوى الجنائية ضد مقدمي الخدمة الصحية بموجب قرار من النائب العام، وتوقيع عقوبة الحبس الاحتياطي في حالات الجنايات.

وتخضع جريمة الإهمال الطبي لأحكام المادة 244 من قانون العقوبات المصري، التي عاقبت بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تتجاوز الـ 200 جنيه (نحو 13 دولاراً)، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا ما تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذائه، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله، أو رعونته، أو عدم احترازه، أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح المنظمة.

> يبدي نقيب الأطباء اعتراضه على حبس الأطباء احتياطياً
>
> تخضع جريمة الإهمال الطبي لأحكام المادة 244 من قانون العقوبات

في غرفة العمليات (رحيم حوير/ فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني